هيئة الاستثمار : اليمن يستعين ببيوت خبرة لصياغة خطط الاستثمار

رئيس الهيئة العامة للاستثمار:

152 مليار ريال قيمة المشروعات الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة للنصف الأول من العام الحالي

أوضح رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح محمد سعيد العطار أن قيمة المشروعات الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة للنصف الأول من العام الحالي بلغت 152 مليار ريال يمني (763.8 مليون دولار) توفر أكثر من خمسة آلاف فرصة عمل مختلفة مشيرا إلى أن الاستثمارات العربية والأجنبية شكلت ما نسبته 16 بالمائة من هذه المشروعات.

وقال العطار في حديث لـ«الشرق الأوسط» في صنعاء إن أولويات عمل الهيئة للفترة المقبلة تتمثل في تطبيق خطط وبرامج ترويجية جديدة وإعداد خارطة استثمارية لليمن والسعي إلى إيجاد شراكة اقتصادية حقيقية مع المؤسسات الاستثمارية العربية والإقليمية بالإضافة إلى العمل على تحسين بيئة الاستثمار.

وأقر رئيس هيئة الاستثمار بعدم كفاءة البنية التحتية وضعف القضاء التجاري بالإضافة إلى معوقات واختلالات تحد من تدفق الاستثمارات إلى بلاده لكنه أكد جدية جهود الدولة لمعالجة هذه المعوقات وإيجاد بيئة استثمارية آمنة وجاذبة وإلى نص الحوار:

أكثر من خمسة آلاف فرصة عمل ستتوفر

الاستثمارات العربية والأجنبية شكلت نسبة 16 بالمائة من هذه المشروعات

□ ما هي أولويات عمل الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة المقبلة بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجه الاستثمار في اليمن؟

– من أولويات عمل الهيئة خلال الفترة المقبلة تطبيق خطط ترويجية محددة الأهداف واضحة المعالم من اجل الترويج للاستثمار في اليمن، وبما يسهم فى إيجاد شراكة اقتصادية حقيقية مع المؤسسات الاستثمارية العربية والإقليمية، ويجري التنسيق حاليا مع عدد من بيوت الخبرة لصياغة هذه الخطط، إضافة إلى العمل على تعزيز قدرات الهيئة ودعمها بكوادر مؤهلة وعلى كفاءة، وإجراء دراسات قطاعية ومسح ميداني للفرص الاستثمارية المتاحة ووضعها على خارطة اليمن. وتم في هذا الإطار التوقيع على اتفاقية مع مؤسسة التعاون الفني الالماني للمساعدة في إعداد الخريطة الاستثمارية لليمن.

□ ما هو حجم المشروعات الاستثمارية المرخصة للنصف الأول من العام الحالي وكم نسبة المشروعات العربية والأجنبية منها؟

– بلغت المشروعات الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة للنصف الأول من العام الحالي 182 مشروعا بتكلفة استثمارية قدرها 152 مليار ريال يمني (763.8 مليون دولار) ستوفر 5688 فرصة عمل مباشرة فيما بلغت نسبة المشروعات العربية والأجنبية للفترة المشار إليها 29 مشروعا بتكلفة 14 مليار ريال (70.3 مليون دولار) تمثل ما نسبته 16 بالمائة من اجمالي عدد المشروعات المرخصة وأتوقع أن تشهد الفترة القادمة تدفق المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية نظرا لوجود فرص استثمارية جاذبة.

□ لكن هناك تقارير تحدثت عن تراجع حجم المشروعات العربية والأجنبية المرخصة للنصف الأول من العام الحالي ؟

– ليس هناك تراجع والإحصائيات تشير إلى زيادة حجم المشروعات المرخصة بشكل عام مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي حيث ارتفع عدد المشروعات العربية والأجنبية من 20 مشروعا للنصف الأول من عام 2006 إلى 29 مشروعا للنصف الأول من العام الحالي بزيادة عدد 9 مشروعات.

□ ما هي نسبة المنفذ فعليا من كم المشروعات الهائل التي أعلنت الهيئة عن ترخيصها منذ تأسيس الهيئة عام 1992؟

– بلغ عدد المشروعات المرخصة منذ عام 1992 وحتى نهاية العام الماضي 5489 مشروعا استثماريا وبتكلفة تبلغ 1.8 تريليون ريال يمني (9.04 مليار دولار) توفر 181 ألفا و607 فرص عمل مباشرة وبلغت نسبة تنفيذ هذه المشروعات 61 بالمائة من اجمالي عدد المشروعات المرخصة والهيئة تعمل باستمرار من اجل تنفيذ المشروعات المرخصة من خلال المتابعة والتفتيش وفقا للمعايير والضوابط المحددة في القوانين.

□ يلاحظ انه بالرغم من هذا الكم من المشروعات التي رخصت خلال السنوات الماضية إلا أن إسهامها في زيادة نسبة النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة ما زال محدودا وغير ملموس ؟

– صحيح إن كم المشروعات المرخصة فى مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة كبير وهي تسهم في دعم النمو الاقتصادي وتوفر قدراً لا بأس به من فرص العمل لكنها تبقى دون الطموح ونتوقع أن تشهد الفترة القادمة تدفق المزيد من الاستثمارات بعد التحسن الملحوظ الذي طرأ على مناخ الاستثمار والنتائج الايجابية التي تمخضت عن مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية الذي عقد في ابريل (نيسان) الماضي وجرى التوقيع على هامشه على العديد من الاتفاقيات لإقامة مشروعات استثمارية حيوية.

□ توصف المشروعات المرخصة بأنها مشروعات ذات طبيعة خدمية وليست إنتاجية ما يحد من تأثيرها بشكل ملموس على النمو الاقتصادي؟

– ليس ذلك صحيحا ولو رجعت الى الإحصائيات لتبين لك أن المشروعات الصناعية تحتل المرتبة الأولى في عدد المشروعات المرخصة تليها المشروعات الخدمية ثم المشروعات السياحية في المرتبة الثالثة فالزراعة والأسماك وهذا يدل على تنوع المشروعات وتوزعها على مختلف القطاعات وهى ليست حصرا على القطاع الخدمي.

□ ما هي مزايا نظام النافذة الواحدة الذي أعلنتم عنه أخيرا لتسهيل إجراءات ترخيص الاستثمارية؟

– تعمل الهيئة حاليا على تفعيل نظام النافذة الواحدة من خلال التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالاستثمار والعمل على إعطاء صلاحيات كاملة لمكاتبها بما يمكنها من تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين بالإضافة إلى إنشاء نظام النافذة الواحدة في فروع الهيئة الرئيسية في عدن وتعز والمكلا والحديدة.

□ بالرغم من الإجراءات التي تتخذونها لتسهيل إصدار الترخيص إلا أن بعض المستثمرين يشكون من عراقيل يضعها صغار الموظفين؟

– يحرص موظفو الهيئة على إنجاز معاملات الترخيص في اقل وقت ممكن ويتميزون بتعاونهم الكبير مع المستثمرين بتقديم الضمانات والتسهيلات التي كفلها القانون وعموما فان الهيئة تعمل على تذليل كافة المعوقات التي تواجه المستثمر.

□ يواجه الاستثمار في اليمن جملة من التحديات أهمها ضعف البنى التحتية وعدم استقرار الأطر القانونية والتشريعية وضعف القضاء التجاري وتذبذب السياسات الاقتصادية، كيف يمكن اجتذاب استثمارات خارجية في ظل وجود كل هذه المعوقات؟

– صحيح إن عدم كفاءة البنية التحتية التي يتطلبها الاستثمار يشكل إحدى الصعوبات لكننا نعمل على معالجة هذا الجانب من خلال تشجيع الاستثمار في مجال البنية التحتية وتعزيز جهود إقامة المناطق الصناعية المقترحة فى عدن والحديدة والمكلا والعمل على تسريع عملية تأهيل المحاكم التجارية.

فيما يتعلق بالأطر القانونية تجرى دراسة القوانين ذات الصلة بالاستثمار مثل قانون الضرائب والجمارك والشركات وحماية الملكية الفكرية من اجل تعزيز التوجه نحو اقتصاد السوق وتقديم المزيد من التسهيلات للمستثمرين، إما القضاء التجاري فهذا الأمر يشغل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومة بهدف الارتقاء بالمحاكم التجارية خاصة المختصة بقضايا ومنازعات الاستثمار وتحديد أفق زمني لإنجاز قضاياها، عموما تلعب الهيئة دورا مساعدا في إطار مصفوفة تحسين البيئة الاستثمارية ضمن مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بكل مستوياتها.

□ مع كل ذلك تتحدث بعض الصحف عن ابتزاز يتعرض له المستثمرين من قبل بعض المتنفذين بفرض أنفسهم شركاء شكليين مقابل ما يعرف بالحماية، من المسؤول عن حماية المستثمر الدولة أم بعض المتنفذين؟

– قانون الاستثمار كفل للمستثمر اليمني والعربي والاجنبي حق امتلاك مشروعه بنسبة 100% وأجاز له حق إدخال شركاء حسب رغبته والهيئة تعمل باستمرار على تطبيق قانون الاستثمار وحل المشكلات التي تواجه المستثمر بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

□ كيف يمكن أن تسهم جهود تأهيل الاقتصاد اليمني من قبل المانحين في تحسين مناخ الاستثمار وما هي مردودات مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية وبرامج الترويج التي تنفذها الهيئة لجذب الاستثمارات؟

– لاشك إن تأهيل الاقتصاد اليمني ليتناسب مع اقتصاديات دول الخليج بمساعدة المانحين سيكون له الأثر الكبير في تحسين جوانب المناخ الاستثماري ودعم الاقتصاد بما يسهم فى جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال، اما بالنسبة لمؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية الذي حظي بحضور خليجي واقليمي ودولي كبير فقد كان له دور في تعريف المستثمرين بالتحسن الذي طرأ على المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتاحة وجدية الحكومة في رعاية الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين وشهدت الفترة الماضية التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع شركات خليجية لإقامة مشروعات في مختلف القطاعات الاستثمارية كجزء من مردودات المؤتمر كما تقوم برامج الترويج التي تنفذها الهيئة على بناء صورة ايجابية لليمن في أوساط المستثمرين باستخدام عدد من التقنيات الترويجية لإظهار المقومات الاستثمارية التي تتميز بها البلاد وتبين التحسن الذي طرأ على البيئة الاستثمارية كنتاج لتطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، كما أود إن انوه إلى إن قرار هيئة الألفية بتقديم كافة المساعدات لتأهيل اليمن يعد إضافة نوعية لمؤتمر لندن للمانحين ويضعنا إمام تحدى الاستمرار في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتي سوف تسهم في تحسين البيئة الاستثمارية واجتذاب المزيد من الاستثمارات.

□ مساهمة رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة في عملية الاستثمار ما زالت محدودة ما أسباب هذا الإحجام برأيكم؟

– هناك قدر لا بأس به من الاستثمارات التي تعود لمغتربين ومهاجرين يمنيين لكنها ليست بالمستوى الذي نطمح إليه وسنركز خلال الفترة القادمة على جذب استثمارات المغتربين اليمنيين من خلال تقديم المزيد من المزايا والتسهيلات.

□ يشكو المستثمرون المحليون من أنهم لا يحظون بالدعم الذي يحظى به المستثمر العربي والاجنبي؟

– قانون الاستثمار يساوي بين المستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم ويحظون بدعم متساو لإقامة مشروعاتهم.

□ الا ترون أن الفساد يضاف كأحد ابرز تحديات الاستثمار في اليمن وما هي خططكم للحد من تداعيات هذه الظاهرة؟

– القيادتان السياسية والحكومة تبذلان جهودا استثنائية لمحاربة الفساد وإنشاء هيئة مكافحة الفساد أخيرا يعكس مدى الجدية لمجابهة ظاهرة الفساد والهيئة تسير على نفس النهج وتعمل عل مواجهة الفساد لإيجاد بيئة مناسبة للاستثمار.

تطبيق خطط ترويجية للاستثمار في اليمن لإيجاد شراكة اقتصادية حقيقية مع المؤسسات الاستثمارية العربية والإقليمية

العمل على تعزيز قدرات الهيئة ودعمها بكوادر مؤهلة وعلى كفاءة، وإجراء دراسات قطاعية ومسح ميداني للفرص الاستثمارية

الهيئة تلعب دورا مساعدا في إطار مصفوفة تحسين البيئة الاستثمارية ضمن مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة

قانون الاستثمار يساوي بين المستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم ويحظون بدعم متساو لإقامة مشروعاتهم

170 ألف طن من القمح مصدّر من أمريكا

تهامة تسعى إلى تخفيض استيراد القمح إلى 25 %

□ صنعاء/سبأ:

بلغ إجمالي كميات القمح المصدرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليمن خلال أغسطس الماضي 169 ألفاً و 737 طناً من المتوقع وصولها خلال الشهر الجاري.

وأوضحت النشرة الأسبوعية الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منها – إن إجمالي الكميات المشتراة والمعدة للتصدير من الولايات المتحدة إلى اليمن ابتداء من يونيو الماضي حتى الآن بلغت 349 ألف طن.

وأشارت إلى أن الباخرة "بلامير" وصلت الأسبوع الجاري إلى ميناء عدن حاملة على متنها 26 ألفاً و 868 طناً من القمح الروسي.

وأكدت النشرة أن أسعار مادة القمح واصلت ارتفاعها خلال الأسبوع الجاري في تعاملات البورصات العالمية.

وعزت ذلك إلى زيادة استمرار الطلب على القمح بجميع أنواعه نتيجة التوقعات التي تشير إلى انخفاض كميات محصول القمح في استراليا وكندا والأرجنتين الموسم الحالي، مما دفع بالدول إلى السعي على الحصول على اكبر قدر من التعاقدات للأشهر المقبلة.

ونقلت عن النشرة الأسبوعية الصادرة عن رابطة القمح الأمريكي والصادرة في نهاية أغسطس الماضي قولها أن سعر القمح الأبيض ارتفعت إلى 291 دولاراً بزيادة 12 دولاراً عن الأسبوع السابق، فيما ارتفعت تكلفة النقل إلى 100 دولار للطن بزيادة قدرها 5 دولارات خلال نفس الفترة لتصبح بذلك التكلفة الإجمالية للطن الواحد 391 دولاراً بزيادة 20 دولاراً للطن الواحد عن الأسبوع السابق.

وبينت النشرة أن الزيادة خلال أغسطس الماضي بلغت 46 دولار، في حين زاد القمح الأرجنتيني بمعدل 44 دولاراً عن الأسبوع الأول من شهر أغسطس الماضي دون تكاليف النقل بحسب تقرير منظمة الفاو.

ولفتت نشرة وزارة الصناعة والتجارة إلى أن القمح الاسترالي الأبيض اللين استقر عند 292 للطن الواحد بحسب تقرير مجلس القمح الاسترالي.

إلى ذلك تعقد الهيئة العامة لتطوير تهامة والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي والمؤسسة العامة لإكثار البذور اجتماعا مشتركا الأربعاء القادم بالحديدة لوضع إستراتيجية مشتركة لزيادة إنتاج الحبوب والبقوليات، وآليات زراعة القمح في سهل تهامة على ضوء النتائج البحثية التي أكدت إمكانية ذلك.

وأوضح رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور محمد يحيى الغشم في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن هذا الاجتماع يأتي تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية لكافة العاملين في المجال الزراعي لمناقشة إمكانية زراعة القمح في سهول تهامة بعد ارتفاع أسعاره عالمياً، مشيراً إلى أن منطقة تهامة تنتج الحبوب والخضار والفاكهة التي تستهلك في الأسواق المحلية ويتم تصدير الفائض منها خارجياً.

وقال الغشم: " نتيجة لارتفاع فاتورة استيراد القمح من الخارج والتي وصلت إلى مليوني طن من القمح و700 طن من الدقيق فقد عمدنا إلى وضع الإستراتيجية الخاصة بزيادة إنتاج الحبوب رأسياً من وحدة المساحة الواحدة وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي والمؤسسة العامة لإكثار البذور" ، مؤكداً أن الاجتماع الذي سيضم جميع المختصين في مجال بحوث وإكثار و إنتاج الحبوب يهدف إلى معرفة الأصناف الجديدة ذات الجودة العالية وذات الإنتاجية العالمية سواء كانت الذرة الرفيعة أو الذرة الشامية أو البقوليات والعمل على إكثارها و توزيعها على المزارعين.

ولفت إلى أن الهيئة تسعى خلال الخمس السنوات القادمة إلى تخفيض فاتورة الاستيراد إلى 25 %، إذ يعكف المهندسون في هيئة تطوير تهامة على إيجاد حلول وأساليب جديدة لزيادة الإنتاج من الحبوب.